الكاتب
تامر بدوي

التاريخ
١٠ يوليو ٢٠٢٠

شبكات العراق السياسية الدينية السُّنية والتغيير السياسي: أين يكمن نفوذها؟

الإسلام السياسي في ظل الموجة الثانية من الانتفاضات العربية

الشرق للأبحاث الاستراتيجية
AL SHARQ STRATEGIC RESEARCH

هذا الموضوع مترجم من اللغة الانجليزية عن موقع منتدى الشرق

المحتوى

تمهيد	٣
ما أهمية تقييم نفوذ الشبكات السياسية الدينية السُنية؟	٣
مؤثرات ردود الشبكات السياسية الدينية السُنية على التغيير السياسي	٤
دراسة الشبكات السياسية الدينية السُنية في العراق	٧
خاتمة	١٧
المراجع	١٩
عن المؤلف	٢٢
نبذة عن منتدى الشرق للأبحاث الاستراتيجية	٢٢

تمهيد

احتجاجات تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ والعرب السُنَّة

هزَّت الاحتجاجات العراقية، التي بدأت في ساحة التحرير وسط بغداد في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ واتسعت رقعتها جنوبًا إلى مدينتي الديوانية والناصرية، لاعبين لم يسبق أن نافسهم أحدٌ سياسيًّا ممَّن هيمنوا على النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

ظلَّت هذه الاحتجاجات المناهضة للحكومة في المحافظات ذات الأغلبية الشيعية، في حين امتنع سكَّان المناطق ذات الأغلبية السُنية عن المشاركة فيها؛ خوفًا من أن تخلق هذه الاحتجاجات أرضًا خصبةً لعودة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، ومن ثَمَّ منعهم المحافظون السُنة المحليون من تنظيم احتجاجات. لقد حدَّ ذلك من إمكانية التحوُّل الشامل للاحتجاجات من احتجاجاتٍ جزئيةٍ افتقرت إلى المشاركة الواسعة من الطائفتَيْن العربية السُنية والكردية في المجتمع العراقي، إلى احتجاجاتٍ وطنيةٍ تشمل جميع الطوائف. ونتيجةً لذلك، شارك السُنة في الاحتجاجات في بغداد فقط بالرغم من إبداء شريحةٍ من العرب السُنة في العراق تعاطفًا مع الاحتجاجات في الجنوب.

بعيدًا عن النهج القائم على الطائفة، فقد ولَّد البُعد الواسع المعادي للطائفية والإثنية لاحتجاجات تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ تصورًا مفاده أن هذه الاحتجاجات قد ولَّدت «إرادة وطنية عراقية»، ولكن بدلًا من وجود قيادةٍ تعكس مطالبَ ومواقفَ واضحةً لهذه الإرادة، ظلَّت الحركة الاحتجاجية ذات الأغلبية الشيعية متفرقةً وبلا قيادةٍ وفي حالة تقلُّب.

ما أهمية تقييم تأثير الشبكات السياسية الدينية السُنية؟

لا نعرف الكثير عن المواقف السياسية للطائفة العربية السُنية العراقية تجاه التغيير السياسي؛ نظرًا لعدم مشاركتها في انتفاضة ٢٠١٩؛ ولذا فإن هناك حاجةً إلى دراسة الجهات العربية السُنية القادرة على حشد أنصارها وفضِّهم، أي أولئك الذين يميلون إلى الإبقاء على الوضع الراهن، والذين قد يقاومون استعمال القوة في التغيير السياسي.

لقد اضطر الإسلاميون السياسيون الشيعة والجهات شبه العسكرية إلى اتخاذ مواقف واضحة؛ إذ إن حركة الاحتجاج إمَّا ساعدت على تمكينهم أو مثَّلت تحديًا لهم. وبالمثل، فإن نظراءهم السُنة سيضطرون إلى اتخاذ موقفٍ ما في حال قرَّر العرب السُنة القيام بعملٍ سياسيٍّ جماعيٍّ من خلال تعبئة الشارع في المستقبل.

وبدلًا من دراسة مواقف العرب السُنة من التغيير السياسي، تسعى هذه الورقة إلى دراسة تموضع الشبكات السياسية الدينية السُنية في المؤسسة العراقية وموقفها منها، بهدف التمكُّن من التنبؤ بمواقفهم المحتملة تجاه التعبئة الشعبية المشابهة لتلك التي حدثت في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ في حال قادها العرب السُنة.

يوصف الفاعلون بأنهم شبكة؛ لأنهم يشملون هجينًا من الإسلام السياسي السُني والتبشير الديني اللذين يلعبان دورًا في السياسات الوطنية للبلاد، بالإضافة إلى وجودٍ محدودٍ - لكنه ظاهرٌ - في القطاعات الأمنية المجزَّأة في العراق. ويُستخدم مصطلح «الشبكات» في هذه الورقة؛ لأن بعض اللاعبين الرئيسيين يعرضون أنفسهم عبر وسائل مؤسسية متعدِّدة بدلًا من منظمة فردية واحدة.

هناك بُعدان قد يساعدان في تفسير استجابات الشبكات الدينية السياسية السُنية وقدرتها على الاستجابة للعمل السياسي المستقبلي في مكوناتها الطائفية:

١- **الأوزان النسبية للشبكات الدينية السياسية السُنية ضمن البنية السياسية العراقية لنظام تقاسم السلطة الطائفي بعد عام ٢٠٠٣**. يمكن للردود الخطابية من مثل هذه الجهات الفاعلة أن تعكس مواقفهم في مشهدٍ متقلبٍ سياسيًا هيمنَ على العراق منذ ظهور تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، كما يمكن أن تعكس استجابة كل جهة فاعلة استمرار التحالفات/ التنافسات السياسية أو تسلِّط الضوء على التحولات فيما سبق.

٢- **مدى قدرة هذه الشبكات على تعبئة أنصارها أو فضِّهم - إن لزم الأمر - من أجل العمل السياسي في المستقبل**. تمتلك الشبكات السياسية الدينية السُنية في العراق قوةً سياسيةً وأمنيةً وماليةً أقلَّ من تلك التي تمتلكها نظيراتها الشيعية، غير أن تحالفاتها قد تكون مهمَّةً للحلفاء الشيعة الحاكمين و/أو المنافسين في الأحداث الكبرى والمنعطفات الحرجة؛ إذ يمكن لتحالف الجهات الفاعلة السُنية مع معسكر سياسيٍّ ما ذي قيادةٍ شيعيةٍ أن يُحدث تغييرًا في التوازنات.

يمكن للاصطفاف أو الدعم الحاسم من قِبَل الشبكات السياسية الدينية السُنية أن يتخذ شكل تحالفات تصويت برلمانية أو دمج طائفي أو تجميلي حقيقي في الائتلافات الانتخابية والبرلمانية، أو الدعاية الدينية في أوقات الحرب، أو جهود التجنيد في زمن الحرب، والوساطة بين الطوائف وداخلها.

مؤثرات ردود فعل الشبكات السياسية الدينية السُنية على التغيير السياسي

تتأثَّر مواقف الشبكات السُنية العراقية من التغيير السياسي - سواء في حالة احتجاجات تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩، أو أي احتجاجاتٍ محتملة في المناطق العربية السُنية - بالعديد من المتغيرات:

١. **الأيديولوجيا**: يسمح لنا نظام معتقدات ما بفهم سلوك هذه الشبكات في الأحداث الكبرى والمنعطفات الحرجة؛ لأن لهذا النظام دورًا مهمًّا في سياسات هذه الشبكات، حتى لو كان ذلك بعباراتٍ فضفاضة للغاية. فعلى سبيل المثال، قد تكون دراسة تأثير الأيديولوجيا

في صعود السلفيين والصوفيين المهادنين في العراق أكثر أهميةً من دراسة تأثيرها في حالة الحزب الإسلامي العراقي؛ بالنظر إلى تضاؤل تركيز الحزب على الدين في خطابه، في حين تؤكّد التيارات المهادنة على خطابٍ دينيٍّ يؤيد الإبقاء على الوضع الراهن.

٢. **إرث الحوكمة**: كان سياسيو الشبكات السياسية الدينية السُنية على مدى العقدين الماضيين - كما هو حال الحزب الإسلامي العراقي - جزءًا من الحكم المحليٍّ بوصفهم ممثلين منتخبين في مجالس المحافظات، وتعرضوا لانتقاد شرائح من العرب السُنة؛ وذلك لعدم قدرتهم على خلق فرص عمل والحدّ من التكتيكات القاسية التي اتبعتها الحكومة المركزية في مكافحة الإرهاب، أي الاعتقالات التعسُفية. وعلى الرغم من ذلك، فقد ساهم الحزب الإسلامي العراقي في حركة الاحتجاج في الأنبار، لكنه فشل في حمايتها، وهو ما جعل الحزب فاعلًا غير موثوقٍ به في نظر المتظاهرين إذا ما اندلعت حركاتُ احتجاجٍ في المناطق العربية السُنية مستقبلًا.

٣. **إرث القمع**: إن تجارب الفاعلين الماضية - مع نوبات العنف وعلاقات القادة الشخصية والعواطف والذكريات - تؤثر جميعها في القرارات الرئيسة، وقد يكون لها تأثيرٌ أكبر من تأثير الأيديولوجيا في المراحل الحرجة، من قبيل موقف كل جهة من احتجاجات تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، هو إرث الحرب الأهلية العراقية في منتصف العقد الأول من القرن الحالي، وقمع حركة الاحتجاج في الأنبار بين عامي ٢٠١٢-٢٠١٣ التي اندلعت كاضطراب في معقل العرب السُنة في العراق ضد السياسات القمعية. وقد اعتُبرت احتجاجات الأنبار بدورها مستوحاةً من انتفاضات العالم العربي عام ٢٠١١، وقد كانت الحلقات من العنف الطائفي والقمع هذه نقطة تحوُّل في إعادة تكوين الوعي السياسي للكثير من العرب السُنة في العراق في كلٍّ من الطبقتَيْن العامة والسياسية.

٤. **الهشاشة الاقتصادية**: ساهم التدمير المادي الواسع للمدن والقرى خلال مرحلة صعود تنظيم داعش وسقوطه، بالاضافة لأزمة النازحين المستمرة داخليًا، في ظهور مجتمعاتٍ عربية سُنية هشَّة وجريحة. في المدى القصير، يعني ذلك أن هناك القليل من القابلية العامَّة والقدرة على تنظيم حركات احتجاج، بما في ذلك القبائل والأحزاب والشبكات الدينية؛ إذ سيؤدي أيُّ قمعٍ محتملٍ للاحتجاجات العربية السُنية إلى مزيدٍ من الهشاشة الاقتصادية.

٥. **التنافس بين الطوائف**: لقد كان للتنافس بين الشبكات السياسية الدينية السُنية تأثيرٌ مباشرٌ على مواقفها وخطابها السياسي تجاه الأحداث السياسية الكبرى. والأوقاف الدينية هي المجال الذي تتنافس فيه الشبكات - التي هي جزءٌ من النظام السياسي - لكسب الشرعية والنفوذ الديني والسياسي. حيث تتنافس الشبكات التي تنتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين والحركات السلفية والصوفية للسيطرة على الأوقاف.

وكلما زادت الشبكات السُنية من تطوير علاقاتٍ قويةٍ مع الأحزاب السياسية الحاكمة وشبه العسكرية في بغداد، زاد احتمال تمكُّنها من الوصول إلى المنصَّات الدينية؛ إذ يطيل هذا الوصول مدَّةَ إدارتها، ومن ثَمَّ ضمان عدم تلاعب المتنافسين بهذه المنصَّات في المنافسات الدينية والسياسية. يشرح حارث حسن الأهمية السياسية للأوقاف بقوله:

«المساجد والأضرحة هي العُقد الرئيسة للتجمُّعات العامَّة، وتمنح المسؤولين عنها منصاتٍ لنشر رسائلهم وتأكيد أنفسهم في المجال الديني، وغالبًا ما يكون فيها مرافقُ يمكن استخدامها لأغراضٍ تجارية أو كعقارات، وتتلقَّى تبرعاتٍ وصدقاتٍ من الحجَّاج والمُحسنين. وإلى جانب الأوقاف الأخرى، تولِّد المساجد والأضرحة عائداتٍ توفِّر للسلطات التي تتحكَّم بها الوسائلَ اللازمة لإعالة نفسها، كما يعزِّز بعضها - وخاصةً مقامات الأئمَّة الشيعة والشخصيات السُنية البارزة - المكانةَ الاجتماعية والسلطة الدينية لأولئك الذين يشرفون عليها»[1].

إن التنافس السياسي للسيطرة على الأوقاف السُنية في العراق هو جزءٌ من تنافسٍ أوسعَ على من يقود المكون السُني دينيًّا من خلال منصب المفتي. ففي العراق حاليًّا ثلاثة كياناتٍ تدَّعي الحقَّ في إصدار الفتاوى، وهي سلطة يجب أن تُسند إلى كيانٍ دينيٍّ واحدٍ. هذه الجهات هي: ١) ديوان الوقف السُني من خلال لجنة الفتوى والإرشاد الديني ٢) المجمع الفقهي العراقي ٣) دار الإفتاء برئاسة رجل الدين السلفي مهدي الصميدعي. ومن المرجَّح أن ترغب الطبقات السياسية المهيمنة في رؤية أفقٍ مؤسسيٍّ سُنيٍّ مُشتَّتٍ لا يمكن فيه لأي سلطةٍ دينيةٍ عُليا أن تشكِّل خطرًا سياسيًّا على الحكومة.

ترسم هذه المتغيرات الخمسة ملامحَ فكر الشبكات السُنية فيما يتعلَّق بالفائدة من أي تغييرٍ سياسيٍّ في البلاد بعدَّة طرق، والأهمُّ من ذلك أنه من غير المتوقع أن تدعم شبكةً معينة الاحتجاجات الشعبية في حال أدى ذلك إلى تعديلٍ سياسيٍّ غير ملائمٍ بين الشبكات. وقد يعني انخفاض الدعم الشعبي للدَّور الديني في الساحة السياسية على مدى السنوات الماضية في العراق أن الأحزاب السُنية ذات التوجُّه العلماني ستشكِّل تحديًا متعاظمًا للشبكات الدينية. ويتطلَّب الحفاظ على هامش الدعم الشعبي لهذه الشبكات والبقاء في النظام السياسي مناورةً دقيقةً تجاه أنصارها وحركات الاحتجاج والحلفاء السياسيين الذين من المرجَّح أن يعارضوا أيَّ تغييرٍ سياسيٍّ حقيقيٍّ. ومن الممكن توقُّع مستقبل هذه المناورة في المسار السياسي للشبكات السُنية.

دراسة الشبكات السياسية الدينية السُنية الرئيسة في العراق

أ- الحزب الإسلامي العراقي: انحدار طويل

الحزب الإسلامي العراقي هو حزب سياسيٌّ يلتزم بمبادئ جماعة الإخوان المسلمين التي عادت إلى الظهور بوصفها الممثِّل السياسي المهيمن للعرب السُنة في العراق منذ عام ٢٠٠٣، غير أن الحزب الإسلامي العراقي والإخوان المسلمين انفصلا مؤسسيًّا في عام ٢٠١٠. وفي عام ٢٠١٧، غيَّرت جماعة الإخوان المسلمين اسمها إلى حركة العدل والإحسان. تأسَّس الحزب عام ١٩٦٠، وكان أحد أهدافه هو ملء الفراغ السياسي الذي تركه حَظر الحزب الشيوعي العراقي، وحصلَ على مباركة المصدر العراقي الأعلى للتقليد الديني للشيعة آية الله العظمى محسن الحكيم[٢]. وبعد أن أصبح أحمد حسن البكر رئيسًا للعراق سنة ١٩٦٨، قُمع الحزب الإسلامي العراقي، فجمَّد الحزب أنشطته في عام ١٩٧١، غير أن بعض أعضاء الحزب لم يمتثلوا واستمروا في العمل سرًّا تحت راية حركة الشباب[٣].

في أعقاب الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، أعاد أعضاء من الحزب الإسلامي العراقي تأسيس الحزب في المنفى، وأجروا اتصالاتٍ مع كياناتٍ معارضة شيعية، وهي: حزب الدعوة، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق[٤].

وقبل وقتٍ قصيرٍ من غزو الولايات المتحدة وحلفائها للعراق، رفض الحزب الإسلامي العراقي المشاركة في مؤتمر لندن عام ٢٠٠٢ للمعارضة العراقية، بيد أنه شارك في إدارة العراق بعد الغزو وكان ممثَّلًا في مجلس إدارة سلطة الائتلاف المؤقتة.

يصف مهند سلوم مشاركة الحزب في مجلس الحكم بأنها «بمثابة تخلٍّ عن معتقداته من أسفل إلى أعلى، وأنها خلقت شرخًا بين الحزب والناخبين السُنة»[٥]. وفي مقابلة متلفزة في عام ٢٠١٧، شرح الأمين العام السابق للحزب إياد السامرائي مقاربته بقوله: «يؤمن الحزب بالمقاومة السلمية؛ لأنها تسمح بإنشاء جبهة وطنية واسعة. في حال لم يقبل المحتلُّ الانسحابَ، فإن هذه الجبهة ستبتكر حينئذٍ أدواتٍ من بينها خيار المقاومة المسلَّحة»[٦].

على عكس انخراط الحزب الإسلامي العراقي في السياسة إبَّان الغزو الأمريكي، اختار كثيرون من العرب السُنة في العراق - الذين أصبحوا محكومين بعد أن كانوا حكَّام البلاد - المقاومةَ المسلَّحة ضد القوات الأمريكية وسلطة الائتلاف المؤقتة، مُشكلين جماعاتٍ متشدِّدة كثيرة. وبالمقابل، تولَّى الحزب مناصبَ رفيعةً في الإدارات العراقية بين عامي ٢٠٠٣-٢٠١١، مثل: منصب نائب الرئيس، ورئيس البرلمان، ووزراء ونواب الوزراء[٧].

وفي محاولةٍ لتعزيز سلطته، راح رئيس الوزراء السابق نوري المالكي يُخضِع العديد من خصومه العرب السُنة في النظام السياسي ويقوِّضهم. فمن بين سلسلة من الحوادث التي قيل إنها كانت ملاحقاتٍ ذات دوافع سياسية، أمر المالكي باعتقال نائب الرئيس طارق الهاشمي في عام ٢٠١١، قبل أن يأمر القوات الخاصَّة العراقية بمداهمة مكتب وزير المالية رافي العيساوي واعتقاله في عام ٢٠١٢. وكان كلا الرجلين قادة سابقين في الحزب الإسلامي العراقي واتُّهِما بالفساد.

كانت هذه الاعتقالات من بين نقاط التحوُّل الرئيسة في رسم ملامح العلاقات الطائفية وعلاقة المركز بالأطراف في العراق. فقد أدى اعتقال العيساوي - الذي ينتمي إلى قبيلةٍ قويةٍ في محافظة الأنبار - إلى اندلاع اضطراباتٍ بدأت باعتصاماتٍ في محافظة الأنبار غرب العراق عام ٢٠١٢، قبل أن تتسع رقعتها شرقًا إلى ديالى وشمالًا إلى كركوك ونينوى.

وقد دعم الحزب الإسلامي العراقي الاحتجاجات لعدَّة أسبابٍ يتعلَّق العديد منها بفقدانه السلطة السياسية على مدى السنوات السابقة، لا سيما في مجالس المحافظات. فقد عاد الحزب إلى الظهور في فترة ما بعد ٢٠٠٣ بسبب مقاطعة السُنة للانتخابات، غير أن قوته تضاءلت في نهاية العقد بسبب ضعف أدائه في الحكم. واعتبرت شريحة من المكون العربي السُني أن الحزب أسهم في تأجيج العنف الطائفي الذي حدث بين عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٧، وأنه مثَّل تحديًا سياسيًّا فرضته «الصحوات السُنية» التي تقودها القبائل والتي هزمت القاعدة، والتيارات السياسية العلمانية السُنية الناشئة[٨].

أدت هذه العوامل إلى تآكلٍ كبيرٍ في السلطة السياسية للحزب الإسلامي العراقي على المستويين الوطني والمحلي، وهو ما كان واضحًا في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠، التي حصل فيها تحالف جبهة التوافق على ستة مقاعد فحسب مقارنةً بحصوله على ٤٣ مقعدًا في انتخابات ٢٠٠٥[٩] وفي انتخابات المحافظات لعام ٢٠٠٩، التي كان أداء الحزب فيها ضعيفًا في كلٍّ من الأنبار ونينوى، غير أن أداءه كان أفضل نسبيًّا في بغداد وصلاح الدين وديالى[١٠].

سعى الحزب الإسلامي العراقي في الأنبار - معقل الاضطرابات - إلى إعادة بناء رأسماله السياسي وتشكيل إجماعٍ لدى المكون العربي السُني برسم ملامح الاحتجاجات من خلال شبابه والشبكات الدينية[١١]. وقد أسهم رجال الدين السُنة في المناطق العربية السُنية من خلال خطب الجمعة. وبصرف النظر عن عبد الملك السعدي، وهو رجل دين له تأثير كبير في التحالف مع هيئة علماء المسلمين في العراق، فقد كان دور رجال الدين في التعبئة مرتبطًا في المقام الأول بتأثير الحزب الإسلامي العراقي المتنامي في المؤسسة الدينية في حقبة ما بعد ٢٠٠٣.

بعد حلِّ وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في آب/ أغسطس ٢٠٠٣ وتقسيمها إلى ثلاثة مكاتب للشيعة والسُّنة والأقليات، راح الحزب الإسلامي العراقي يمارس نفوذه في ديوان الوقف السُّني بتعيين عدنان الدليمي ثم أحمد عبد الغفور السامرائي[١٢].

كما أسهم الحزب في تأسيس هيئة علماء المسلمين في العراق في عام ٢٠٠٣ بوصفها سلطةً دينيةً للسُّنة، يليها مجلس علماء العراق في عام ٢٠٠٧. وكان هذا المجلس وسيلةً أخرى لحشد رجال الدين السُّنة، ومصدرًا للتقليد الديني للسُّنّة بعد أن أصبحت هيئة علماء المسلمين سياسيةً للغاية، وانحرفت عن الحزب.

في عام ٢٠١٢، تمكَّن الحزب الإسلامي العراقي من دفع البرلمان العراقي للتصديق على قانونٍ لإنشاء المجمع الفقهي العراقي، وهو مؤسسة دينية سُنية شبه حكومية للتقليد الديني تتكوَّن من ١٠ أعضاء منقسمين بالتساوي بين الصوفيين والسلفيين، وفي نهاية المطاف ترأسها أحمد حسن الطه، وهو رجل دين سلفي أسهم في تأسيس هيئة علماء المسلمين. وقد جاءت فكرة إنشاء المجمع الفقهي العراقي من «مجلس علماء العراق» القريب من الحزب الإسلامي العراقي[١٣].

إلَّا أن قمع الحكومة العراقية للاضطرابات في عام ٢٠١٣ قد أثَّر في الحزب الإسلامي العراقي وعلى تأثيره في الأفق الديني السُّني، خاصةً في سياسات الأوقاف السُّنية العراقية، فقد عُزل أحمد عبد الغفور السامرائي - رئيس ديوان الوقف السُّني والمرتبط بالحزب - من منصبه بسبب الفساد، واستُبدل بعبد اللطيف الهميم، وهو رجل دين وُصِفَ بأنه على علاقةٍ جيدةٍ بالحكومة العراقية[١٤].

لم يتعرض المجمع الفقهي العراقي للضغط المالي فحسب من قِبَل الحكومة عندما تلقَّى ميزانيته من ديوان الوقف السُّني[١٥]، بل حُرم أيضًا من حقِّه القانوني ومسؤوليته في تقديم مرشحين لرئيس الوزراء لرئاسة ديوان الوقف السُّني عندما عُيِّن الهميم في المنصب ضد إرادة المجمع الفقهي العراقي[١٦].

وقد استمرَّ الحزب في فقدان سلطته السياسية، وعانى كذلك من المزيد من التصدُّعات الداخلية عندما غادر الأمين العام السابق للحزب سليم الجبوري في عام ٢٠١٧ ليؤسِّس حزبه الخاصَّ به[١٧]. وبعد الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١٨، كان للحزب الإسلامي العراقي ثلاثة أعضاء في البرلمان بعد انشقاق ثلاثة أعضاء عنه. غير أن عضوًا رفيعًا في الحزب اختير لترأس وزارة التخطيط. ويشكِّل الحزب جزءًا من تحالف العقد الوطني الذي يرأسه فالح الفياض رئيس وحدات الحشد الشعبي.

وبعد عامٍ من انتخابات ٢٠١٨، جرت موجةٌ أخرى من الانشقاق لِتُبرز ضعف الحزب وتراجع نفوذه السياسي في مؤسسات الدولة. وقد أسهم ذلك في تحوُّل الحزب من قوة سياسية عربية سُنية تسعى إلى شراكةٍ مع الدوائر السياسية الشيعية في العراق على قدم المساواة إلى الاعتماد بشكلٍ كبيرٍ على هذه الدوائر من أجل بقائه السياسي على مدى عقدٍ من الزمن فحسب.

وعلاوة على ذلك، فربما دفعت أزمة الخليج التي بدأت سنة ٢٠١٧ الحزبَ الإسلامي العراقي أكثر فأكثر إلى الطبقات السياسية المتحالفة مع إيران بعد أن أصبحت قطر أقربَ إلى إيران. ولا شكَّ أن الخلفية الشخصية لرشيد العزاوي - الأمين العام الحالي للحزب منذ أواخر عام ٢٠١٩ - تؤثِّر في توجُّه الحزب نحو إيران، فقد اختار العزاوي إيران منفًى له، وتأثَّر فكريًّا بحركة الإخوان المسلمين في إيران، وهو يتحدَّث اللغة الفارسية بطلاقة، وأصبح فيما بعد رئيس ملف إيران في الحزب الإسلامي العراقي؛ نظرًا لتمتُّعه بعلاقة عملٍ جيدة مع الجمهورية الإسلامية[١٨].

كان الحزب الإسلامي العراقي جزءًا من ائتلافٍ برلمانيٍّ يتمتَّع بعلاقاتٍ وثيقة مع إيران، وهو ما منحه إمكانية الوصول إلى مختلف العناصر المسلحة التي تؤثِّر في المجال الأمني في العراق. ففي شباط/ فبراير ٢٠٢٠، عُقد اجتماع بين العزاوي والمتحدث باسم كتائب حزب الله، وهي منظمة شبه عسكرية يُنظر إليها على نطاقٍ واسعٍ على أنها الوكيل الأهمُّ لإيران في العراق. وقد تضمَّن جدول أعمال الاجتماع مناقشة مطالب المحتجين في احتجاجات تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩[١٩].

وخلافًا لحركة الاحتجاج في الأنبار في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ التي دعمها الحزب الإسلامي العراقي علنًا وسلَّحها بشبكاتٍ من الشباب ورجال الدين، اتخذ الحزب موقفًا حذرًا فيما يتعلَّق باحتجاجات تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩[٢٠]. فقد عبَّر العزاوي عن دعمه للاحتجاجات في وسائل الإعلام، غير أن الحزب لم يصدر تصريحًا بشأن الاحتجاجات، وتقول إحدى الروايات إن العزاوي - زعيم الحزب الحالي - لا يرغب في المواجهة، وهو «مهتمٌّ أكثر بإعادة بناء الحزب من الداخل»[٢١]. غير أن أعضاء الحزب وقاعدته الشعبية شاركوا في الاحتجاجات بصفتهم الفردية[٢٢].

بَيْدَ أن المجمع الفقهي العراقي - الذي يُنظر إليه على أنه كيان دينيٌّ قريب من الحزب الإسلامي العراقي - أصدر في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩ بيانًا من خمس نقاطٍ أيَّد فيه بحذرٍ احتجاجات تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩، ودعا فيه إلى سلمية الاحتجاجات، وإصلاح الحكومة، والإفراج عن المعتقلين، والكشف عن مصير المختفين قسريًّا، وإعادة بناء المناطق المدمرة[٢٣]. وقد تمسَّك المجمع الفقهي العراقي بموقفٍ سياسيٍّ ناقد، غير أنه اتخذ موقفًا أقلَّ تشددًا من المؤسسة السياسية مقارنةً بفترة ما بين عامي ٢٠١٢-٢٠١٣

التي دعم فيها حركة الاحتجاج في الأنبار عندما شارك رجال الدين في التعبئة الشعبية وإغلاق المساجد.

هيئة علماء المسلمين في العراق: مشروع مرجعية فاشل

يتقاطع مسار هيئة علماء المسلمين في العراق مع مسار الحزب الإسلامي العراقي، لكن قوتها ونفوذها قد تراجعا أمام الحزب. والهيئة هي مشروع قيادة دينية دُعم لفترةٍ وجيزةٍ من قِبَل الحزب الإسلامي العراقي إبَّان الغزو العسكري بقيادة الولايات المتحدة للعراق لتأسيس قيادةٍ دينيةٍ موحَّدةٍ للسُّنة كنظيرٍ للمرجعية الشيعية في النجف. وقد تأسَّست الهيئة بعد خمسة أيامٍ من الغزو بوصفها منظمةً جامعةً لرجال الدين السُّنة لقيادة المجتمع السُّني من خلال رسم ملامح رؤيته السياسية[٢٤].

أيدت هيئة العلماء المسلمين مقاطعة الانتخابات في النظام السياسي لما بعد عام ٢٠٠٣ إلى أن وضع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة جدولًا زمنيًا للانسحاب من العراق، وقد انعكس هذا بشكلٍ بارزٍ في حملة الهيئة لمقاطعة الانتخابات العراقية عام ٢٠٠٥[٢٥] [٢٦]، وكان الاستثناء لذلك هو حملتها في العام نفسِه للتصويت بـ «لا» على الاستفتاء على الدستور الجديد الذي لم يُسمح للعرب السُّنة بالمشاركة بشكلٍ كبيرٍ في صياغته[٢٧]. وقد بلغت ذروة تأثير الهيئة في العراق بين نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ وآذار/ مارس ٢٠٠٥ عندما استطاعت توجيه السلوك الانتخابي للعرب السُّنة[٢٨].

وبعد أن قاطعت العمليةَ السياسيةَ عمليًا، أيدت الهيئةُ المقاومةَ المسلَّحةَ ضد الاحتلال الذي قادته الولايات المتحدة، لكن يُزعم أن الجيش الأمريكي في العراق رأى الهيئة بوصفها وسيطًا في عقد اتفاقاتٍ بينها وبين القوات شبه العسكرية السُّنية[٢٩]. فعلى سبيل المثال، أسَّس عبد السلام الكبيسي - وهو عضو سابق في الحزب الإسلامي العراقي كان قد انضمَّ إلى الهيئة - مجموعةً مسلحةً تُسمَّى جيش الراشدين[٣٠]، كما يُزعم أن الهيئة كان لها صلاتٌ قوية بالجيش الإسلامي في العراق وكتائب ثورة العشرين. وقد أدت العلاقات الدافئة بين الهيئة وفصائل المقاومة المسلَّحة السُّنية إلى إنشاء المجلس السياسي للمقاومة العراقية في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧[٣١].

ولتحقيق الشمولية، استخدمت الهيئة خطابًا قوميًا ممزوجًا بخطابٍ إسلاميٍّ متشدِّد. فخلال معركة الفلوجة الأولى عام ٢٠٠٤، نظَّمت الهيئة مسيرةً جمعت كلَّ الطوائف في مسجد أُم القرى ببغداد الذي استخدمته مقرًّا لها[٣٢]، وتقول إحدى الروايات إن مئتي ألف شخص شاركوا في هذه المسيرة[٣٣]، كما استفادت الهيئة من شبكة مساجدها في جميع أنحاء البلاد لجمع الدعم العيني والمالي لسكَّان الفلوجة خلال الحصار الذي ضُرب على المدينة في عام ٢٠٠٤.

بَيْـدَ أن نبـرةً إسـلاميةً ممزوجـةً بالطائفيـة راحـت تتصاعـد بمـرور الوقـت علـى حسـاب الخطـاب الوطنـي عندمـا بـرزت السياسـة الطائفيـة فـي العـراق إلـى الواجهـة بعـد عـام ٢٠٠٦. فقـد أدَّت التوتُّـرات الطائفيـة المتصاعـدة إلـى انهيـار العلاقـة بيـن الهيئـة والصدرييـن الذيـن قـادوا المقاومـة المسـلَّحة الشـيعية عندمـا كان الجانبـان[٣٤] ينسـقان سياسـيًّا [٣٥].

وعلـى الجبهـة السُّـنية، اتسـعت الفجـوة بيـن الهيئـة والحـزب الإسـلامي العراقـي مـع تصاعـد نفـوذ الهيئـة مـن الناحيـة السياسـية والدينيـة؛ لأن كليهمـا زعـم أنـه يمثِّـل المجتمـع السُّـني، ولكـن خاصَّـة بسـبب الخـلاف بينهمـا حـول المشـاركة السياسـية بعـد عـام ٢٠٠٣ وحـول موضوع الفيدراليـة فـي العـراق، والحقيقـة أن الفجـوة كانـت متجـذرةً بعمـقٍ فـي الخـلاف حـول إنشـاء الهيئـة نفسـها.

اسـتضاف الاجتمـاع الأول لـهيئة العلمـاء المسـلمين عضـو الحـزب الإسـلامي العراقـي فـي ذلـك الوقـت عبـد السـلام الكبيسـي، الأمـر الـذي اسـتخدمه الحـزب دليـلًا علـى أن الهيئـة قـد تطـورت بفضلـه[٣٦]. فوفقًـا لإحـدى الروايـات، فـإن الحـزب الإسـلامي العراقـي كان وراء فكـرة إنشـاء الهيئـة، غيـر أن المنظمـة الجامعـة قـد انحرفـت عـن المسـار الـذي خطَّـط لـه الحـزب مـن حيـث اختيـار رئيسـها[٣٧]. وعلـى النقيـض مـن ذلـك، تشـكِّك قيـادة الهيئـة فـي الادعـاء بـأن منافسـها كان القـوة الدافعـة وراء تأسيسـها.

وفـي عـام ٢٠٠٦، أُصـدرت مذكـرة اعتقـال ضـد الشـيخ حـارث الضـاري بتهمـة إثـارة الطائفيـة والعنـف[٣٨]، وتبـع ذلـك مصـادرة ديـوان الوقـف السُّـني لمقـر الهيئـة فـي مسـجد أُم القـرى فـي عـام ٢٠٠٧[٣٩]، ومـن ثَـمَّ حرمـان الهيئـة مـن شـبكة المسـاجد التـي اعتمـدت عليهـا لحشـد أنصارها.

لقـد أُسسـت الهيئـة بوصفهـا مؤسسـةً غيـر حكوميـة، إلَّا أنهـا تمتَّعـت بنفـوذٍ فـاق نفـوذَ ديـوان الوقـف السُّـني علـى العـرب السُّـنة رغـم أن الديـوان جَمـعَ قـوةً ماليـةً أكبـر. وقـد رَمَـزت مصادرة ديـوان الوقـف السُّـني لمقـر الهيئـة إلـى التحـوُّل فـي ميـزان القـوى لصالـح الحـزب الإسـلامي العراقـي. ورغـم ذلـك، فقـد اسـتمرت الهيئـة فـي العمـل، وإن كان مـن الخـارج فـي الأردن الـذي انتقـل إليـه حـارث الضـاري.

وفـي مقابلـة مـع قنـاة الجزيـرة عـام ٢٠٠٧، قـال حـارث الضـاري إنـه عنـد تأسـيس الهيئـة فـي عـام ٢٠٠٣ كانـت أمانتهـا العامَّـة تتكـوَّن مـن ثلاثـة عشـر عضـوًا، وكان مجلسـها الاستشـاري يتألَّـف مـن خمسـة وأربعيـن عضـوًا، ولكـن بحلـول عـام ٢٠٠٧ كان بإمـكان نصـف القيـادة فقـط الاجتمـاع بسـبب صعوبـاتٍ شـتَّى[٤٠].

بالرغـم مـن الخلافـات السـابقة مـع تنظيـم القاعـدة الـذي وصفـه الهيئـة بأنـه منظمـة إرهابيـة[٤١]، فقـد أصـدر حـارث الضـاري تصريحًـا مثيـرًا للجـدل دعـم فيـه التنظيـم، وهـو مـا أدى إلـى تعزيـز تصويـر الضـاري كمؤيـدٍ للإرهـاب واشـتداد حمـلات التشـهير به[٤٢].

كان ضعف الهيئة يعني أن الجماعات السُنية شبه العسكرية كانت تفقد تدريجيًا جبهةً سياسيةً كانت تجاهر بالدفاع عنها. وقد استمرت صلة الضاري بالجماعات شبه العسكرية، لكنها كانت في تراجع. وفي حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، كلَّف عدد من الجماعات السُنية شبه العسكرية الضاري بالتحدُّث نيابةً عنهم[٤٣]. وفي نيسان/ أبريل ٢٠٠٦، وقبل أشهر من إصدار أمر القبض على الضاري، أنشأت الهيئة قناة الرافدين الإخبارية في القاهرة[٤٤]. لقد تراجعت قوة الهيئة ونفوذها بعد أن قامت السلطات العراقية والاحتلال الذي قادته الولايات المتحدة بإخراجها وأمينها العام خارج العراق، لكنها استمرت في حملتها الدعائية ضد الحكومة العراقية.

كانت الهيئة جزءًا من حركة الاحتجاج في الأنبار، وحاولت التأثير في مسار الاحتجاجات[٤٥] بطريقةٍ مماثلةٍ للعديد من الجهات السُنية الأخرى التي لها مصالح في مشهد الاحتجاج. وعلاوة على ذلك، أدَّت حركة الاحتجاج إلى حدوث تقاربٍ بين الهيئة والحزب الإسلامي العراقي[٤٦]. وقد دفعت تغطية قناة الرافدين الإخبارية لحركة الاحتجاجات الحكومةَ العراقية بقيادة رئيس الوزراء السابق المالكي إلى مطالبة القاهرة بإغلاق القناة في عام ٢٠٠٤[٤٧].

مثَّلت وفاة الأمين العام للهيئة حارث الضاري في عام ٢٠١٥ التراجعَ النهائي للهيئة في العراق؛ لأنها كانت تستمدُّ قوتها من شخصيته وشبكة اتصالاته التي مكَّنته من حشد الأنصار[٤٨]. وفي أعقاب وفاة الضاري، نشبَ نزاعٌ بين نجليه مثنى وجمال الضاري بسبب تأييد الأخير للمشاركة السياسية. وخرج المثنى من النزاع منتصرًا، في حين غادر جمال الهيئة وأسَّس «المشروع الوطني»[٤٩].

وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من تعزيز شعبية الهيئة نتيجةً لدعمها لحركة الاحتجاج في الأنبار، فقد ظلَّ خطابها المناهض للمشاركة السياسة دون تغييرٍ يُذكَر منذ تأسيسها، ومن ثَمَّ انخفضت أهميتها بشكلٍ ملحوظ، خاصةً بعد انسحاب الاحتلال العسكري بقيادة الولايات المتحدة في عام ٢٠١١[٥٠]. ولا تزال الحكومة العراقية تُجرّم الهيئة. وبحسب إحدى الروايات، فإن تأثير الهيئة في المكون العربي السُني في العراق ضعيفٌ جدًّا في الوقت الحالي[٥١] [٥٢].

تَعتبر الهيئة حركة احتجاجات تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ فرصةً لإضعاف الحكومة العراقية التي تعارضها بشدَّة، فقد أيَّدت منصات الهيئة - من خلال أمينها العام وقناة الرافدين - الحركةَ صراحةً. فقد وقف مثنى الضاري ضد الوجود العسكري الأمريكي في العراق ونفوذ إيران الإقليمي، ورأى أن حركة الاحتجاج تمثِّل لحظةً مناسبةً للدعوة إلى إحداث تغييرٍ مناهضٍ للنظام، وزعزعة النظام السياسي، وإنهاء النفوذ الأجنبي.

ب- صعود السلفيين والصوفيين الميَّالين للتهدئة

تزامن انحسار نفوذ الهيئة وانكماش الحزب الإسلامي العراقي تدريجيًّا مع صعود شبكاتٍ دينية ذات روابط قوية بالقوات الشيعية شبه العسكرية ذات النفوذ المتزايد، وخاصةً تلك الموجودة في محور المقاومة الإقليمي الذي تقوده إيران. كان صعود عبد اللطيف الهميم إلى ديوان الوقف السُني في عام ٢٠١٥ بمثابة تحوُّل في ميزان القوة بين الشبكات السياسية الدينية السُنية إلى الدعوة إلى خطابٍ دينيٍّ مهادنٍ يدعم السلطة السياسية المهيمنة، أي السلفيين والصوفيين المهادنين، ومن ثَمَّ انتقدت هذه الحركات بشكلٍ متفاوتٍ حركةَ احتجاجات تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩.

نشط هذان التياران الدينيان بعد الغزو عام ٢٠٠٣، لكن بعضها مرَّ بتحولات، ولا سيما السلفيون. فقد سعت الحكومة العراقية - برئاسة رئيسَي الوزراء السابقين نوري المالكي وحيدر العبادي - إلى تحقيق توازنٍ بين الهيئة والحزب الإسلامي العراقي من جهة، والحركات السُنية المهادنة من الجهة الأخرى، ولم يكن هدفها تحقيق توازنٍ بين الكيانَيْن اللذين اعتُبرا عاملَيْن مساهمَيْن في زعزعة استقرار المناطق السُنية فحسب، ولكنها هدفت أيضًا إلى أن يلعبا دورًا في إنهاء التطرف في المناطق السُنية في أثناء صعود تنظيم داعش وبعد سقوطه.

وعلى النقيض من المعاهد الشيعية في العراق - التي عملت تاريخيًّا بشكلٍ مستقلٍّ عن الدولة وخزائنها المالية - عملت المؤسسات الدينية السُنية بوصفها جزءًا من الدولة. وبالنظر إلى حالة التبعية هذه، فإن سياسة الحكومة العراقية تهدف - بشكلٍ غير رسميٍّ - إلى عدم السماح لشبكة دينية سُنية واحدة بالسيطرة على الأُفق المؤسسي الديني، وبدلًا من ذلك تسعى إلى الإبقاء على الشبكات في حالة منافسة دائمة، حيث يستمرُّ معظمها في الاعتماد على رعاية الدولة للحفاظ على وجوده.

أولًا: جماعة علماء العراق

جماعة علماء العراق هي مجموعة ذات ميولٍ صوفية أسَّسها عبد اللطيف الهميم في عمَّان في عام ٢٠٠٧ بهدف مواجهة الطائفية في العراق والدعوة إلى خطابٍ دينيٍّ وحدويٍّ من خلال سدِّ الفجوات بين أتباع المذاهب الإسلامية[٥٣].

تعود جذور جماعة علماء العراق إلى تجمُّع الوحدة الإسلامية الذي تأسَّس في البصرة بعد عام ٢٠٠٣، ثم أُعيدت تسميته بتجمُّع علماء ومثقفي العراق، وتطوَّر لاحقًا إلى المنصَّة التي افتتحها الهميم في عمَّان[٥٤]. وقد اكتسبت جماعة علماء العراق مكانةً بارزةً في الإعلام العراقي بفضل خالد الملا، الشخصية البارزة الثانية في الجماعة، وهو رجل دين صريح، ترأس فرع الجماعة في البصرة وأصبح فيما بعد رئيسها، فحلَّ محلَّ الهميم.

ومع صعود تنظيم داعش، طرح الملّا فكرة إنشاء ميليشيا تُسمَّى «سرايا الدفاع الوطني» لمحاربة التنظيم، لكن طموحه لم يتحقَّق[٥٥]. وكان من المحتمل أن يؤدي إنشاء مثل هذه القوة إلى زيادة النفوذ السياسي لجماعة علماء العراق في التنافس السُّني. وقد أصبح الملا صوتًا سنيًّا صادمًا بدعم وحدات الحشد الشعبي في حربها ضد تنظيم داعش. وقد دعمت العديد من الجماعات المسلَّحة في وحدات الحشد الشعبي الملا بوصفه صوتًا سنيًّا معتدلًا، وكثيرًا ما ظهر في اجتماعاتٍ رفيعة المستوى مع سياسيين مرتبطين بالحشد الشعبي.

وعلاوة على ذلك، قدَّمت جماعة علماء العراق - في ظلِّ الملّا - نفسَها بوصفها وسيطًا بين الطوائف. فعلى سبيل المثال، يتضمَّن هذا مزاعم أنه بفضل علاقاته بالمالكي - رئيس الوزراء السابق - بذل الملّا جهودًا لإعادة المساجد السُنية إلى إداريها الأصليين بعد أن تعرضوا للمضايقة وأُخرجوا منها (على يد الحركات الشيعية) بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥[٥٦]. غير أن علاقات الملّا الدافئة وظهوره المتزايد برفقة القوات الشيعية شبه العسكرية المرتبطة بإيران أفقَدَه شعبيتَهُ بين شرائح من العرب السُنة.

وعندما أصبح الهميم - الرئيس السابق لجماعة علماء العراق - رئيسًا لديوان الوقف السُني، سعى الملّا للعب دور في الأوقاف السُنية في العراق من خلال إدارة أوقاف دائرتَيْن رئيستَيْن في بغداد، وهما: الرصافة والكرخ، لكنه فشل في ذلك لأسبابٍ سياسية مبهمة[٥٧]. ولدى جماعة علماء العراق ممثلون في محافظات بغداد والبصرة وديالى، وفي أواخر ٢٠١٩ قالت إنها تخطِّط لتوسيع وجودها ليشمل كركوك والأنبار[٥٨].

وهناك جماعة صوفية مهادنة أقل شهرةً من جماعة علماء العراق، لكنها ذات نفوذٍ مساوٍ، وهي مجلس علماء الرباط المحمَّدي، ومقرها مدينة الحديثة في الأنبار. يمتدُّ نفوذ هذه الجماعة الديني جنوبًا إلى الفلوجة ثاني أكبر مدينة في الأنبار بعد الرمادي، وقد أسَّسها رجل الدين الصوفي عبد القادر الألوسي. ووفقًا لبعض الروايات، فقد ساعدت الجماعة في تسهيل تسليح قبيلة الجغايفة من قِبَل وحدات الحشد الشعبي لمحاربة تنظيم داعش الذي نصب كمينًا في حديثة. وترتبط قيادة مجلس علماء الرباط المحمدي بمديرية التوجيه الأيديولوجي في وحدات الحشد الشعبي، وتلعب أدوارًا تتعلَّق بمحاربة التطرف، كما هو الحال مع نائب الألوسي[٥٩].

يوضِّح تمثيل المجلس في وحدات الحشد الشعبي - في جزءٍ منه - اصطفافَها الصريح مع محور المقاومة الإقليمي بقيادة إيران في وسائل الإعلام. وتقول جماعة علماء العراق والمجلس إنهما يتمتَّعان بعلاقاتٍ دافئة وينسقان أنشطتهما باستمرار[٦٠]، ويرجع ذلك إلى ميولهما الصوفية وعلاقاتهما القوية مع القوات الشيعية شبه العسكرية الموالية لإيران، وكذلك مع الحكومة الإيرانية نفسها.

ثانيًا: «دار الإفتاء» التابعة لمهدي الصميدعي

ارتبطت السلفية في العراق في الآونة الأخيرة حصرًا بتنظيم داعش تقريبًا، في حين أن السلفية المهادنة هي توجُّه صاعد في العراق يتلقَّى الدعم من الأحزاب الحاكمة المهيمنة. ويمثِّل رجل الدين السلفي مهدي الصميدعي هذا التوجُّه في العراق، ويقدِّم نفسَه على أنه مفتي العراق، وهو منصب يراه موازيًا للمرجعية الشيعية في النجف[٦١]. وعلاوة على ذلك، فمع صعود تنظيم داعش، أسَّس الصميدعي مجموعةً شبه عسكرية تُسمَّى «قوة أحرار العراق» لمحاربة التنظيم. وتعمل هذه القوات شبه العسكرية الآن كجزء من وحدات الحشد الشعبي، حيث بلغ عدد أفرادها ٨٦ فردًا.

وبحسب عدَّة روايات، فقد كان الصميدعي وقتَ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق سلفيًا ذا ميلٍ طائفيٍّ، وشارك في تأسيس هيئة علماء المسلمين، ويقول الصميدعي إنه غادر الهيئة بعد أن اختلف معها، وأنشأ «مجلس الشورى لأهل السُّنة والجماعة» لتوحيد السُّنّة في جماعةٍ واحدةٍ. وبدعمٍ من الكيان بصفته يمثِّل قاعدته الشعبية، أسَّس الصميدعي «دار الإفتاء» في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣[٦٢]. ويضع الصميدعي تأسيسه دار الإفتاء في سلسة دور الإفتاء الأخرى التي أُلغيت خلال القرن الماضي.

ووفقًا للصميدعي، فبعد إلغاء دار الإفتاء التي تعود للعصر العثماني، أُعيد تأسيس دار إفتاء أخرى في عام ١٩٥٢، ولكن حزب البعث أغلقها عام ١٩٧٦ واستبدلتها وزارة الأوقاف بمفتٍ من اختيارها[٦٣]. وقد سُجن الصميدعي بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٩، وبعد إطلاق سراحه غادر إلى سوريا، وتولَّى دور مفتي العراق حتى عودته إليه عام ٢٠١١ وحصوله على مباركة رئيس الوزراء السابق المالكي عن طريق وساطة شخصياتٍ دينية لبنانية مُقرَّبة من حزب الله وطهران[٦٤]، غير أن العديد من الشبكات السياسية الدينية السُّنية في العراق لا تعترف بالصميدعي مفتيًا للعراق.

تقع دار الإفتاء في جامع أم الطبول في بغداد، وهو مجمع كبير من مؤسسات الوقف. وفي المجمع تتمركز قيادة قوة أحرار العراق. وأما نائب قائد المجموعة، فهو السكرتير الشخصي للمفتي[٦٥]، وهو ما يعكس الأدوار الدينية والأمنية المترابطة. غير أن دار الإفتاء والجماعة المسلَّحة قالا إن هناك انفصالًا كاملًا بين الكيانَين[٦٦]. كما تدير دار الإفتاء محطة إذاعية من المجمع الذي يغطي بغداد وضواحيها، وتخطِّط لتأسيس قناة تلفزيونية[٦٧].

يزعم الصميدعي أنه كان وراء تعيين الهميم رئيسًا سابقًا لديوان الوقف السُّني[٦٨]، لكن عندما نشر الديوان خبرًا عن اجتماعٍ بين الهميم والصميدعي في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨ على موقعه الإلكتروني لم يصف هذا الأخير باسم مفتي العراق[٦٩]، ويقول أحد التقارير إن الصميدعي سعى إلى استبدال الهميم ليصبح رئيسًا لديوان الوقف السُّني في عام ٢٠١٨ بعد اتهام الأخير بالفساد، لكن الهميم ظلَّ في منصبه[٧٠].

يربط التحالف مع الأحزاب الشيعية المرتبطة بإيران مجموعةً من الشبكات السُنية معًا، غير أن بعضها لا يزال في منافسة مع بعضها الآخر. فعلى سبيل المثال، يقول الصميدعي إن مديرية أوقاف الكرخ هي جزءٌ من مجمع جامع أم الطبول[٧١]، وهي المديرية نفسها التي سعت إدارة جماعة علماء العراق إلى أن تكون مسؤولةً عنها، لكنها فشلت في الحصول عليها.

إنَّ قوة أحرار العراق مهمَّة جدًّا لمكانة الصميدعي ونفوذه بوصفه مفتيًا؛ لأنها تهدف إلى إبراز قدرته على حشد المؤيدين ونشر الخطاب الهادئ لدعم المؤسسة السياسية. ويصف الصميدعي وضعَ أحرار العراق بالقرب من الجماعات الشيعية القريبة من طهران كحركة مقاومة إسلامية، وهو وصف يُستخدم في الغالب - إن لم يكن حصرًا - من قِبَل القوات الشيعية شبه العسكرية المعادية للولايات المتحدة. ويقول الصميدعي إن إيران دعمت الجماعة المسلَّحة. ووفقًا لقيادة الجماعة، فإن لديها أربعة آلاف عنصر يتمركزون في الأنبار وصلاح الدين ونينوى وبغداد والبصرة[٧٢]، غير أن عدَّة مصادر وتقارير تقول إن هذا الرقم مبالغٌ فيه.

كان الصميدعي معارضًا قويًّا لحركة الاحتجاج في الأنبار التي اعتبرها سببًا رئيسًا لظهور تنظيم داعش في المناطق العربية السُنية. كما كان من دعاة تفريق الحركة الاحتجاجية، وهو ما جرَّ عليه انتقادًا شديدًا من قِبَل الدوائر السياسية الداعمة للحراك.

خاتمة

تنحدر الشبكات السياسية الدينية السُنية في العراق من المجتمعات الهشَّة التي عانت لسنواتٍ عديدة من الحرب ضد السلفيين الجهاديين المتطرفين والفساد والتهميش، وتتمتَّع هذه الشبكات اليومَ بنفوذٍ أقلَّ مقارنةً بالعقد الماضي. ومع تراجع قوتها، إلى جانب انخفاض الدعم الشعبي لدور الزعماء الدينيين في السياسة في العراق، تمكَّنت الحركات السياسية العلمانية والقَبَليَّة السُنية - وخاصةً في الأنبار وصلاح الدين - من تعزيز مواقعها في بغداد[٧٣].

لم تتمكَّن هيئة العلماء المسلمين من تجديد خطابٍ ذي صلة سياسيًّا ومقبول لشرائح سُنية واسعة. وقد حقَّقت العديد من جماعات المقاومة المسلَّحة السُنية - التي لها صلات مع هيئة العلماء المسلمين - نجاحاتٍ ضد الاحتلال الذي تقوده الولايات المتحدة، بيد أن العديد من هذه الجماعات متورطةٌ في العنف الطائفي والإرهاب، وهو ما أدى إلى تآكلها سياسيًّا. وكانت قوة هيئة علماء المسلمين ترتكز على شخصية أمينها العام الأول وسلطته؛ ولذا فقد وجَّهت وفاته ضربةً قاصمةً إلى الجماعة. وقد استخدمت الهيئة احتجاجات تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ فرصةً لزيادة الدعاية المعادية للحكومة.

ومع تراجع الهيئة وحظرها في العراق، اكتسب الحزب الإسلامي العراقي نفوذًا سياسيًّا، حيث لم تكن هناك شبكة قوية تنافسه. ومع ذلك، فقد تراجع أيضًا على مرِّ السنين. فقد افتقر الحزب الإسلامي العراقي إلى شعبيةٍ كتلك التي حظيت بها الهيئة، ولكن الحزب كان براغماتيًّا ومنظمًا بشكل جيد، مما سمح له بالبقاء سياسيًّا والتأثير في مسار الأحداث في بعض المراحل الحرجة.

وقد شغل الحزب الإسلامي العراقي مناصبَ رفيعةً في الدولة، غير أن فشل الحركة الاحتجاجية المدعومة من الحزب في الأنبار قد أدى إلى الضغط على الحزب ودفعه إلى فلك الجماعات السياسية الشيعية المتحالفة مع إيران، على الرغم من أن الحزب معروفٌ بعلاقاتٍ جيدةٍ مع طهران لبعض الوقت.

إن صعود تنظيم داعش وسقوطه، وأخطاء الهيئة والحزب الإسلامي العراقي، والعنف الطائفي الذي أثارته عناصرُ دينية نشطة سياسيًا، كل ذلك لم يمنح الطبقة الصاعدة من التيارات السلفية والسُنية المهادنة القدرةَ على ملء الفراغ الذي تركه تراجع الهيئة والحزب الإسلامي العراقي.

غير أن السلفيين والصوفيين وديوان الوقف السُني في عهد الهميم كانوا يتقدَّمون إلى حدٍّ ما؛ لأنهم يقدِّمون روايةً بديلةً للتطرف، ولكن الأهم من ذلك أن لديهم مواردَ ماليةً يعتمدون عليها. فمع اشتداد الفقر على مدى السنوات الماضية، وتوقع استمراره في السنوات القادمة، فإن الحركات السُنية الصاعدة توسّع نفوذها من خلال توسيع شبكات الأمان الاجتماعي الخاصَّة بها. وعلى الرغم من كونها بديلًا للتطرف، فإن اعتماد هذه الحركات الكبير على رعاية الدولة ينفِّر شريحةً واسعةً من العرب السُنة من الطبقة الوسطى.

ومن غير المرجَّح حدوث انتفاضة في معاقل العرب السُنة على المدى القصير، ولكن ارتفاع مستويات الفقر وانتشار العناصر المسلَّحة المارقة قد يثير احتجاجاتٍ على المدى المتوسط. وقد يؤدي تمرُّد تنظيم داعش المتصاعد إلى منع الاحتجاجات؛ حيث إن المتظاهرين السلميين لن يرغبوا في المساعدة على خلقِ فجوة أمنية لتعزيز التمرُّد، ولن يعطوا السلطات الحكومية ذريعةً لقمع حركة الاحتجاج.

في مواجهة حركة احتجاجٍ عربية سُنية محتملة، سيكون الحزب الإسلامي العراقي في وضعٍ حرجٍ؛ لأنه يفتقر للنفوذ السياسي لدعمها. وفي الوقت نفسِه، ستتطلَّب معارضة الاحتجاجات الاستعدادَ لفقدان جاذبيته العامَّة المتدنِّية أصلًا، وبما أن الحزب الإسلامي العراقي لم يدعم حركة الاحتجاج في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩ رسميًا، فسيتم اعتبار أي موقفٍ محايدٍ معاديًا لها.

وفي المقابل، ستدعم هيئة علماء المسلمين بحماسٍ مثل هذه الاحتجاجات إن لم تساعد في تنظيمها بما يتماشى مع موقفها من احتجاجات تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٩. ولكن في حال قاد الاحتجاجاتِ شبابٌ من الطبقة الوسطى، فإن الهيئة هي حليفٌ غير مرجَّح؛ لأن خطابها وإرثها المختلط لن يكونا جذابَيْن.

ومن المرجَّح أن تعارض التيارات السلفية والصوفية المهادنة أيَّ احتجاجاتٍ عربية سُنية تماشيًا مع دعمها القويِّ للأحزاب السياسية الشيعية الحاكمة، وهذه بدورها لن تتسامح مع حركة احتجاجٍ يقودها العرب السُنة.

التعليقات الختامية

١- حارث حسن، السلطة الدينية وسياسة الأوقاف الإسلامية في العراق، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، آذار/ مارس ٢٠١٩ (تم الوصول في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠).١ https://:carnegie-mec.org/2019/03/29/ar-pub-iraq-in-endowments-islamic-of-politics-and-authority-gious-reli-٧٨٧٢٦

٢- مقابلة مع إياد السامرائي على قناة هنا بغداد (باللغة العربية)، موقع يوتيوب، بتاريخ ١٤ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٧. https://www.youtube.com/watch?v=KvHoYXnJFdQ

٣- مقابلة مع إياد السامرائي على قناة الديار (عربي)، موقع يوتيوب، بتاريخ ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠١٩. https://www.youtube.com/watch?v=٢WeAY١٢LUaI

٤- مقابلة مع إياد السامرائي على قناة هنا بغداد (عربي).

٥- مهند سلوم، العودة الحزينة: ما قدمه الحزب الإسلامي العراقي للحصول على السلطة، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، ١٩ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٨ (تم الوصول في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠). https://:carnegie-mec.org/٢٠١٨/١١/١٩/what-unhappy-return-iraqi-islamic-party-gave-up-to-gain-power-pub-٧٧٧٤٧

٦- مقابلة مع إياد السامرائي على قناة هنا بغداد (عربي).

٧- مهند سلوم، العودة الحزينة.

٨- اصنع أو كسّر: السنة العراقيون والدولة، مجموعة الأزمات الدولية، ١٤ آب/ أغسطس ٢٠١٣ (تم الوصول في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠) https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/iraq-la-peninsu-state-and-sunnis-s-iraq-break-or-make

٩- خلود رمزي، ملخص نتائج انتخابات العراق ٢٠١٠، نقاش، ٣٠ آذار/ مارس ٢٠١٠ (تم الوصول في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠). https://www.niqash.org/en/politics/articles/٢٦٤٣/Election-Results-Round-٢٠١٠.htm

١٠- مستقبل العراق الغامض: الانتخابات وما بعدها، مجموعة الأزمات الدولية، ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠١٠ (تم الوصول في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠) ١٠. https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/iraq-s-uncertain-future-beyond-elections-and-beyond

١١- اصنع أو كسّر، ٢٠.

١٢- السلطة الدينية وسياسة الأوقاف الإسلامية في العراق، ٦.

١٣- السلطة الدينية وسياسة الأوقاف الإسلامية في العراق، ٧.

١٤- حارث حسن، صفعة تلو الأخرى، ديوان (مركز كارنيغي للشرق الأوسط)، ١٨ آذار/ مارس ٢٠١٩ (تم الوصول في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠). https://:carnegie-mec.org/diwan/٧٨٦٠٦

١٥- مقابلة الكاتب مع رجل دين مرتبط بمجمع الفقه العراقي، إسطنبول، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٩.

١٦- صفعة تلو الأخرى.

١٧- سالم الجبوري يستقيل من الحزب الإسلامي (عربي)، الجزيرة نت، ٢٠ آب/ أغسطس ٢٠١٧، ٢٠١٩ (تم الوصول في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠). https://:bit.ly/٣ilqTMh

١٨- مقابلة الكاتب مع أحد كبار أعضاء الحزب الإسلامي العراقي، إسطنبول، آذار/ مارس ٢٠٢٠.

١٩- الحزب الإسلامي يجري محادثات مع كتائب حزب الله حول خمسة ملفات (عربي)، موازين نيوز، ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠٢٠ (تم الوصول في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠). https://www.mawazin.net/Details.aspx?jimare=٨٧٢٩٠

٢٠- مقابلة الكاتب مع أحد كبار أعضاء الحزب الإسلامي العراقي، إسطنبول، آذار/ مارس ٢٠٢٠.

٢١- المرجع السابق.

٢٢- المرجع السابق.

٢٣- بعد الصدر مجمع الفقه السُّني يصدر ٥ نقاط فيما يتعلق بالاحتجاجات (عربي)، شفق نيوز، ٢٢ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٢٠ (تم الوصول في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠). https://:bit.ly/٢DivkX

٢٤- رويل ميجر، هيئة علماء المسلمين في العراق، MERIP، ٢٣٧ - شتاء ٢٠٠٥ (تم الوصول في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠). https://:merip.org/٢٠٠٥/١٢/the-association-of-muslim-scholars-in-iraq/

٢٥- *لكن قادة الهيئة نفوا قيامهم بإصدار فتوى تدعو إلى مقاطعة الانتخابات. مراسلات واتس أب مع مهند سلوم، وهو باحث يركِّز على المجتمعات السُّنية في العراق، حزيران/ يونيو ٢٠٢٠.

٢٦- دانيال فينك وستيفن ليبوينز، هيئة علماء المسلمين: لاعب رئيسي في العراق، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ملاحظات بحثية رقم ١٢ – كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، (تم الوصول في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠). https://:www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-association-of-muslim-scholars

iraq-in-actor-key-a-association

٢٧- ميجر، هيئة علماء المسلمين في العراق.

٢٨- المرجع السابق.

٢٩- فنك وليبويثر، هيئة علماء المسلمين، ٦.

٣٠- مهند سلوم، العودة الحزينة.

٣١- فنك وليبويثر، هيئة علماء المسلمين، ٤.

٣٢- المرجع السابق.

٣٣- المرجع السابق.

٣٤- ميجر، هيئة علماء المسلمين في العراق.

٣٥- ** نفى قادة الهيئة دعوتهم للطائفية في تصريحاتهم الرسمية. مراسلات واتس أب مع مهند سلوم، وهو باحث يركِّز على المجتمعات السُنية في العراق، حزيران/ يونيو ٢٠٢٠.

٣٦- مهند سلوم، العودة الحزينة.

٣٧- يمكن القول إن محمد أحمد الراشد - وهو مفكِّر من الإخوان المسلمين والرئيس المعيَّن للهيئة - قد عرض عن غير قصدٍ على حارث الضاري - الأمين السابق والأول للهيئة - قيادةَ المظلَّة كبادرة احترامٍ قبلها الضاري بشكلٍ غير متوقَّع. مقابلة الكاتب مع أحد كبار أعضاء الحزب الإسلامي العراقي، إسطنبول، آذار/ مارس ٢٠٢٠.

٣٨- ناثانيل رابكني، القيادة الدينية السُنية في العراق، معهد هدسون، ٢ حزيران/ يونيو ٢٠١٨ (تم الوصول في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠). iraq-in-leadership-religious-sunni-the-١٤٣٠٤/research/org.hudson.www//:https

٣٩- المرجع السابق.

٤٠- مقابلة مع حارث الضاري على قناة الجزيرة، ٢٩ أيار/ مايو ٢٠٠٧. KFjQWZlfhhw=v?watch/com.youtube.www//:https

٤١- فنك وليبويثر، هيئة علماء المسلمين، ٦.

٤٢- أمني عام هيئة علماء المسلمين حارث الضاري: «القاعدة منا ونحن منها» (عربي)، راديو سوا، ٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧ (تم الوصول في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠). ٣١zj٢or/ws.arbne//:https

٤٣- الضاري يقبل تفويض الفصائل له (الجزيرة)، الجزيرة نت، ١٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩ (تم الوصول في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠). //:https ٪٩D٪٨٤٪AD٪AA٪٩D٪A٢٪D٪٩A٪DA٪-٩A٪١DA٪AB٪VD٪AA٪٦D٪AB٪٩D٪٨٤٪VD٪AA٪D٪/٢٠٠٩/٦/١٠/arabic/news/net.aljazeera.www ٩٪٩DA٧٪٨٤٪٩D٪٨٤-٪٦D٪AA٪VD٪AA٪٥D٪AB٪٩D٪A١٪٩D٪٨٤٪VD٪A٪٩DA٪٨٤٪D٪٩A٪٩DA٪AA٪D٪AAE٪D٪AAA

٤٤- الموقع الرسمي لقناة الرافدين، ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨ (تم الوصول في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠). ١٩٨٠٦/post/org.alrafidain//:https

٤٥- هيئة علماء المسلمين تحذر المتظاهرين من التوجه إلى بغداد (عربي)، وكالة أنباء الأناضول، ١٠ شباط/ فبراير ٢٠١٣ (تم الوصول في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠). ٣١E٩CIb/ly.bit//:https

٤٦- مقابلة على واتس أب للمؤلف مع ناشط شاب له صلات بالحزب الإسلامي العراقي، نيسان/ أبريل ٢٠٢٠.

٤٧- مصر تلغي ترخيص قناة الرافدين (عربي) الخليج أون لاين، ١٨ تموز/ يوليو ٢٠١٤ (تم الوصول في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠). //:https B١٪DA٪AA٪D٩٪BA٪DA٪A٤٪D٩٪AA٪DA٪B١٪DA٪B٥٪DA٪A٥٪D٩٪/A٩٪DA٪B٣٪DA٪AV٪DA٪AA٪D٩٪B٣٪DA٪/net.alkhaleejonline ٨٦٪D٩٪AA٪D٩٪AF٪DA٪A١٪D٩٪AV٪DA٪B١٪DA٪A٤٪D٩٪AV٪DA٪A٩٪DA٪AV٪DA٪٨٦٪D٩٪٨٢٪D٩٪A٩٪DA٪B٥٪DA٪AE٪DA٪

٤٨- مقابلة على واتس أب للمؤلف مع ناشط شاب له صلات بالحزب الإسلامي العراقي، نيسان/ أبريل ٢٠٢٠.

٤٩- د. مثنى حارث الضاري: ثورة تشرين الأول ترفض الوجود الأجنبي في العراق وتركز على البعد القومي، الموقع الرسمي لهيئة علماء المسلمين، ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٢٠ (تم الوصول في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠). ١١٠٦٣٦/ar/net.amsi-iraq//:http

٥٠- مقابلة عبر واتس أب مع كاتب مقيم في إسطنبول مرتبط بالحزب الإسلامي العراقي، نيسان/ أبريل ٢٠٢٠.

٥١- *** وفقًا لمهند سلوم، فإن الهيئة أضعفُ بكثيرٍ مما كانت عليه في أيار/ مايو ٢٠٠٤، لكنها بعيدةٌ عن الهزيمة. فللهيئة نفوذ قبليٌّ وديـنيٌّ في العراق. مراسلات واتس أب مع المؤلف، حزيران/ يونيو ٢٠٢٠.

٥٢- المرجع السابق.

٥٣- تأسيس «تجمع العلماء العراقيين» لمكافحة الطائفية، الاتحاد، ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧ (تم الوصول في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠). ٣dMQQ٣X/ly.bit//:https

٥٤- مقابلة المؤلف مع رجل دين سُني مرتبط بمكتب الأوقاف الإسلامية، بغداد، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩.

٥٥- جماعة إسلامية تعلن إنشاء «كتائب الدفاع الوطني» (كنوز ميديا) ٧ تموز/ يوليو ٢٠١٤ (تم الوصول في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠). https://:https://bit.ly/٣gcptSc

٥٦- مقابلة المؤلف مع رجل دين سُني مرتبط بمكتب الأوقاف الإسلامية، بغداد، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩.

٥٧- المرجع السابق.

٥٨- المرجع السابق.

٥٩- مقابلة مع محمد النوري، نائب رئيس مجلس علماء الرباط محمدي، بغداد، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩.

٦٠- مقابلة المؤلف مع عدد من رجال الدين العراقيين السنة، بغداد، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩.

٦١- مقابلة المؤلف مع مهدي الصميدعي، رئيس دار الافتاء، بغداد، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩.

٦٢- المرجع السابق.

٦٣- المرجع السابق.

٦٤- مفتي السنة في العراق مهدي الصميدعي لـ «القدس العربي»: العبادي ظفر بالحزب الإسلامي العراقي من خلال المناصب الحكومية، القدس العربي، ٥ شباط/ فبراير ٢٠١٩ (تم الوصول في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠). https://:https://bit.ly/٣dPHKn٤

٦٥- مقابلة المؤلف مع أبي عبد الله الحسيني نائب قائد قوة أحرار العراق وسكرتير مهدي الصميدعي.

٦٦- المرجع السابق.

٦٧- المرجع السابق.

٦٨- مقابلة المؤلف مع مهدي الصميدعي، رئيس دار الإفتاء، بغداد، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩.

٦٩- استقبل الدكتور الهميم فضيلة الشيخ مهدي الصميدعي، الموقع الرسمي لديوان الوقف السُّني، ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٨ (تم الوصول في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠). http://:https://www.sunniaffairs.iq.gov/ar/%D٨%b١-%D٨%٨٣%D٩%af%D٨%٤٥%D٩%aV%D٨%aa%D٨%٨%D٩%٨٤%D٩%aV%D٨%٨٧%D٩%٨٥%D٩%٨a%D٨%٨٥%D٩%٨٨%D٨%b٣%D٨%٨٢%D٩%aa%D٨%٨٤%D٩%aV%D٨%٨٥%D٩%b٣%D٨%٨-a٩%D٨-%ad%D٨%aV%D٨%٨٥%D٩%b٣%D٨%٨-٨٤%D٩%aV%D٨%٨٢%D٩%aa%D٨%b٣%D٨%٨a%D٩%٨٥%D٩%٨٨%D٨%٨٧%D٩%٨٥%D٩%af

٧٠- العراق: إيران تدخل المنافسة على رئاسة الأوقاف السُّنية، العربي الجديد، ٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨ (تم الوصول في ٢ نيسان/ أبريل ٢٠٢٠). https://:https://bit.ly/٣١BSq٦a

٧١- مقابلة المؤلف مع مهدي الصميدعي، رئيس دار الإفتاء، بغداد، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٩.

٧٢- مقابلة المؤلف مع أبي عبد الله الحسيني نائب قائد قوة أحرار العراق وسكرتير مهدي الصميدعي.

٧٣- العرب يفقدون الثقة في الأحزاب والقادة الدينيين، الإيكونوميست، ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٩ (تم الوصول في ٢ حزيران/ يونيو ٢٠٢٠). https://:https://www.economist.com/middle-east-and-africa/٢٠١٩/١٢/٠٧/arabs-are-losing-faith-in-religious-leaders-and-parties

عن الكاتب

تامر بدوي محلل في الشأن الإيراني، وهو زميل مشارك في مركز الشرق للأبحاث الاستراتيجية وزميل في برنامج مسارات الشرق الأوسط في معهد الجامعة الأوروبية. كان في السابق زميلاً قائداً في السياسة في كلية الحكومة عبر الوطنية في معهد الجامعة الأوروبية، وكان قبل ذلك زميلاً بحثياً في مركز الشرق للأبحاث الاستراتيجية.

عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH
للأبحاث الاستراتيجية

research.sharqforum.org

/ SharqStrategic